محضر اجتماع
الهيئة العامة العادية
لشركة بنك قطر الوطني- سورية ش.م.س.ع.
شركة مساهمة مغفلة عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع. لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق 2018/04/24 في قاعة ليفانت في فندق الفورسيزنز بدمشق، والتي تم نشرها في صحيفتين يوميتين على مدى يومين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وذلك في الصحف التالية والمرفق نسخاً عنها:

الصحيفة	رقم العدد	رقم الصفحة	تاريخ العدد
الوطن	2874	5 - 4	2018/04/09
تشرين	13203	5 - 4	2018/04/09
الوطن	2875	5 - 4	2018/04/10
تشرين	13204	5 - 4	2018/04/10

وبناءً على الكتاب رقم (0437/OG/CEO/18) تاريخ 2018/04/09 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم (0535/OC/CEO/18) تاريخ 2018/04/09 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم (0436/OG/CEO/18) تاريخ 2018/04/09 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها(107298548 سهم) وتشكل ما نسبته 71.54% من رأسمال الشركة وأسهم بالوكالة وعددها (2157100) سهماً وتشكل ما نسبته 1.44% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (109455648) سهم تشكل ما نسبته 72.98% من رأسمال الشركة (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السيدين محمد ابزاهيم ومحمد حبشية مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم (1/12-1249/5179) بتاريخ 2018/4/23، كما حضر كل من السيدتين روبا حامد ولمى مسلم مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/2826/ ص) تاريخ 2018/4/18، وكما حضر كل من

السيدتين سوزان شحادة وكندة حاتم مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم (356/ص-إ.م) تاريخ 2018/04/12

وحضر الاجتماع السيد محمد اليغشي مدقق حسابات الشركة.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة العادية أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيدة هيفاء يونس واستناداً للمادة 181 من قانون الشركات قامت بتسمية كل من السيدين الياس حنوش ووليد الأحمر مراقبي تصويت للجلسة والمحامي رامي الحسن مدوناً لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2017 وخطة العمل للسنة المالية 2018.

2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن السنة المالية 2017.

3- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2017 والمصادقة عليها.

4- المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2017.

5- تكوين الاحتياطيات.

6- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

7- عرض تعيين عضو مجلس إدارة جديد ممثل لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

8- انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.

9- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين شركة بنك قطر الوطني- سورية ش.م.س و بنك قطر الوطني ش.م.ق.

أولاً- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2017 وخطة العمل للسنة المالية 2018:

تلا السيد نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2017، وخطة العمل للسنة المالية 2018.

على الرغم من استمرار الظروف والأزمات والخسائر التي مني بها الاقتصاد السوري ومع استمرارالعقوبات الاقتصادية على البلاد والركود بشكل عام، لقد كانت رؤيتنا وإيماننا بأن عام 2017 قد يشهد بداية نهاية الأزمة والتحضير لإعادة الاعمار وقد بدا الأمرجلياً من خلال تثبيت وانخفاض سعر الصرف الذي انعكس انتعاشاً وحافزاً للاستثمار وإن كان هذا الاستثمار محدوداً ولكن إيجابي.

يمكننا القول بان عام 2017 كان عاماً تحضيرياً للقطاع المصرفي الذي أصبح أكثر تماسكاً وتكيفاً مع الأوضاع وجاهزاً لمواجهة التحديات الإعمارية التي تستدعي تعزيز الإمكانيات الرأسمالية ومتانة مالية عالية.

وإذا تطلعنا إلى المستقبل القريب ندرك أهمية هذه المؤشرات التي تعتبر أهم مداميك القطاع المصرفي في إنعاش ونمو الاقتصاد السوري والمساهمة في إعادة الإعمار.

لقد بنينا استراتيجية عام 2017 على أن تكون سنة 2017 و2018 لإطفاء الخسائر المتراكمة ومحاولة البدء بتحقيق أرباح ليصار إلى توزيعها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الإدارة التنفيذية لتنفيذ هذه الاستراتيجية والخطط ، ولكننا قررنا اعتماد سياسة احترازية تعتمد على تكوين مؤونات عامة إضافية لازمة للتحوط ضد مختلف المخاطر خصوصاً المخاطر الائتمانية بحسب تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)(IFRS 9) إضافةً إلى تراجع في حجم الإيرادات التشغيلية. علماً أن اعتماد هذه السياسة الحصيفة قد أدت إلى تكوين مؤونات عامة بقيمة (696) مليون ليرة سورية سوف يصار إلى تحديد مصيرها خلال عام 2018 وذلك بناءً على تحديث اختبارات الجهد وقرار مصرف سورية المركزي حول تطبيق هذه المعايير.

لقد حقق البنك نتائج جيدة وواعدة حيث بلغت صافي الأرباح التشغيلية بعد استبعاد الأرباح (الخسائر) غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي لعام 2017 (326) مليون ليرة سورية مقابل(648) مليون ليرة سورية في العام السابق.

كما ركزت إدارة البنك جهودها على معالجة الديون غير العاملة خلال عام 2017، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الديون غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى 28% في نهاية العام، مقابل 39% كما في نهاية عام 2016، علماً بأنه لم يدخل أي عميل جديد لفئة القروض المتعثرة.

كما بلغ متوسط نسبة السيولة 275% سوف يصار خلال عام 2018 إلى استثمارها من خلال القروض الاستثمارية والسكنية، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 313% في نهاية عام عام 2017 وهي الأعلى بين المصارف العاملة.

كما قام المصرف خلال عام 2017 بإعادة ترميم جزء من مركز القطع البنيوي وسوف يتابع عملية الترميم خلال عام 2018، الأمر الذي سيساعد على رفع متانة المركز المالي للمصرف وتعزيز قاعدته الرأسمالية خصوصاً اتجاه المصارف المراسلة والمستثمرون المحليون والأجانب الذين يتحضرون لإعادة إعمار سورية.

كما عمل البنك خلال عام 2017، على تطوير قدرات الموظفين حيث يجري تنفيذ مجموعة من البرامج والدورات التدريبية التي من شأنها أن تساعدهم على القيام بالمهام الموكلة إليهم بكفاءة أعلى وتحفيزهم على تحسين الأداء. كما أننا نعمل جاهدين وبشكل وثيق على الهيكل التنظيمي وتفعيل ملف التخطيط الوظيفي بهدف إعداد خطة الاحلال، لنخلق التزام موظفينا وتدعيم الثقة في المؤسسة و أنشطتها.

إن خطة عام 2018 تعتمد بشكل اساسي على:

1- تفعيل القروض الصغيرة والمتوسطة، وعلى صعيد المنتجات يسعى المصرف لإطلاق منتجات مميزة وعصرية.
2- إنهاء مشروع استقلالية النظم المعلوماتية الخاصة بالمصرف.
3- تأهيل وترميم لبعض الفروع المغلقة في المناطق التي أصبحت آمنة، والبدء بالخرائط لإنشاء مركز استمرارية العمل في المنطقة الصناعية بعدرا.

تم إعداد أهداف البنك لعام 2018 من خلال تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية وفرص النمو المتوقعة في القطاع المصرفي والمركز التنافسي حيث تضمنت الأهداف لعام 2018 المحاور الرئيسية التالية:

المحور المالي:

- البحث على فرص توظيف أموال في قنوات ذات عوائد مقبولة بمخاطر منخفضة.
- المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز المتانة الائتمانية للبنك.
- معالجة الديون غير العاملة القائمة ورفع كفاءة التحصيل وتخفيض نسبة الديون غير العاملة.
- المحافظة على حصة البنك من الودائع والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري.
- زيادة الإيرادات من غير الفوائد وتحسين نشاط البنك وحصته السوقية من التسهيلات غير المباشرة.
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل في البنك وزيادة الإيرادات.
- تعزيز القاعدة الرأسمالية من خلال المحافظة على أعلى نسبة كفاية رأس المال.

محور العملاء والسوق:

- رفع درجة رضا العميل من خلال تحسين مستوى الخدمة وتعميق أواصر العلاقات معهم ودراسة احتياجاتهم والعمل على تلبيتها.
- دراسة جدوى طرح منتجات وخدمات جديدة وفقاً لاحتياجات العملاء وبما يتناسب مع الظروف المحيطة.

محور العمليات:

- تعزيز الدور الرقابي للإدارات المعنية للتخفيض من أثر المخاطر التشغيلية.
- دعم وتعزيز شبكة فروع البنك المحلية وأجهزة الصراف الآلي والارتقاء بمستوى اداء الفروع.
- تطوير خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات

إيماناً بأن الأزمة في سورية هي مرحلة مؤقتة والمرحلة المقبلة ستشهد تحسناً على كل الأصعدة مما سيوفر مناخاً ملائماً للبدء بمرحلة إعادة الإعمار وفرص الاستثمار وأن بنك قطر الوطني . سورية لايزال يتطلع إلى مستقبل القطاع المصرفي السوري ومصرفنا بمزيد من الثقة والتفاؤل مع

إيمانه العميق بدوره كأكبر مصرف في سورية بقدرته على أن يكون أهم روافد دعم وتعافي الاقتصاد وتجاوز الأزمات والصعوبات ومواصلة مسيرة بناء الوطن ومؤسساته كافة.

ختاماً وبالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة البنك يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ الشكر والتقدير لمصرف سورية المركزي على تعاونهم في ظل الظروف الحالية غير المواتية.

كما أقدم الشكر لهيئة الأوراق والأسواق المالية لحرصهم على إدارة السوق.

وكل الشكر والتقدير للأخوة أعضاء مجلس الإدارة على دورهم ودعمهم المتواصل في سبيل تقدم البنك واستمراره وازدهاره، كما انتهز الفرصة للتعبير عن تقديرنا وامتناننا العميق لكم يا حضرات المساهمين لاستمرار دعمكم ومؤازرتكم واتوجه بالشكر لعملاء المصرف على ثقتهم وولائهم الدائم وإلى فريق الإدارة التنفيذية ولجميع العاملين بالمصرف بما أظهروه من تفاني وإخلاص في العمل.

ناقش أعضاء الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة، حيث استفسر عدد من المساهمين عن بعض النقاط الواردة في التقرير وقام رئيس الجلسة والرئيس التنفيذي والمدير المالي بالإجابة على تلك الاستفسارات.

ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة.

ثانياً- <u>سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها والحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية 2017:</u>

تقدم السيد محمد اليغشي بتقريره حول حسابات الشركة وميزانيتها وحسابات الأرباح والخسائر المقدمة من مجلس الإدارة، حيث أوضح أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما هو بتاريخ 2017/12/31، وتدقيق بيانات الأرباح والخسائر والتي أظهرت خسارةً صافيةً وقدرها (12,293,371,851) ل.س فقط اثنا عشر مليار ومئتان وثلاث وتسعون مليون وثلاثمائة وواحد وسبعون ألف وثمانمائة وواحد وخمسون ليرة سورية، ناتجة عن خسائر غير محققة نتيجة لتقييم مركز القطع البنيوي بلغت (12,619,150,000) ل.س فقط اثنا عشر مليار وستمائة وتسعة عشر مليون ومائة وخمسون ألف ليرة سورية. وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة وإلى توافق الميزانية والحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية وصحتها واقترح على الهيئة العامة قبول الميزانية والحسابات وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثاً- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2017 والمصادقة عليها:

ناقش أعضاء الهيئة العامة قائمة المركز المالي بجانبيها الموجودات والمطاليب، وحسابات الأرباح والخسائر، والتي أظهرت خسارةً صافيةً وقدرها (12,293,371,851) ل.س فقط اثنا عشر مليار ومئتان وثلاث وتسعون مليون وثلاثمائة وواحد وسبعون ألف وثمانمائة وواحد وخمسون ليرة سورية، ناتجة عن خسائر غير محققة نتيجة لتقييم مركز القطع البنيوي بلغت (12,619,150,000) ل.س فقط اثنا عشر مليار وستمائة وتسعة عشر مليون ومائة وخمسون ألف ليرة سورية

أوضح السيد المدير التنفيذي أن الأرباح التي أظهرتها البيانات المالية للسنوات السابقة هي أرباح غير محققة ناتجة عن تغيير سعر الصرف ولا تعتبر أرباح قابلة للتوزيع.

تحدث المدير العام عن سياسة المصرف في عملية التسليف ومنح القروض، حيث أوضح أن البنك في مرحلة الانتقال من سياسة التحفظ في منح القروض إلى مرحلة التوسع في منح التسهيلات وزيادة التسليفات على حساب سياسة الريعية المتبعة سابقاً.

سأل أحد المساهمين عن سبب تراجع قيمة الأصول بنسبة 9%، وبين رئيس الهيئة العامة أن السبب هو انخفاض قيمة موجودات البنك من العملات الأجنبية بسبب تراجع سعر الصرف.

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر المقدم من قبل مجلس الإدارة.

رابعاً- المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2017:

بلغت بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة مبلغاً وقدره /50,000,010/ ل.س فقط خمسون مليون وعشرة ليرة سورية.

وبعد المناقشة تمت الموافقة على بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (27) والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (30) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة على بدلات حضور مجلس الإدارة بعدد أصوات موافقة بلغت 109405981 سهم ومعارضة أصوات عددها 49667

خامساً- تكوين الاحتياطي:

تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2017 بمبلغ /59,772,761/ ل.س فقط تسع وخمسون مليون وسبعمائة واثنان وسبون ألف وسبعمائة وواحد وستون ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص لعام 2017

بمبلغ /59,772,761/ ل.س فقط تسع وخمسون مليون وسبعمائة واثنان وسبون ألف وسبعمائة وواحد وستون ليرة سورية حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 .

وكل من مبالغ الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص يعادل 10% من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد خسائر تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2017 في الإيضاح رقم (19).

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تكوين الاحتياطي القانوني.

سادساً- <u>إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة</u>

عرض السيد رئيس الجلسة إلى موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2017.

سابعاً- <u>عرض تعيين عضو مجلس إدارة ممثل عن بنك قطر الوطني ش.م.ق:</u>

عرض السيد رئيس الهيئة العامة إلى أن بنك قطر الوطني ش.م.ق قام باستبدال ممثل عنه في مجلس إدارة البنك وذلك عملاً بأحكام المادة 4/139 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، حيث تم تعيين السيد حمد عبد العزيز المسلم بدلاً عن السيد صالح عبد الله المناعي، وأوضح السيد رئيس الهيئة العامة إلى أنه تم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم (16/9436/ص) تاريخ 2017/11/13.

ثامناً- <u>انتخاب مدقق الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته:</u>

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، طالب مجلس الإدارة عدد من مدققي الحسابات بترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد محمد اليغشي مرشحاً وحيداً لذلك.

سأل أحد المساهمين عن كيفية تعيين مدقق الحسابات ولماذا لا يكون عن طريق هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووزارة المالية، حيث أوضح السيد رئيس الهيئة أن موضوع تعيين يكون انتخاباً من قبل الهيئة العامة للبنك، كما أوضح أن الأمر برمته تحت اشراف الهيئات الحكومية وخصوصا هيئة الاوراق والاسواق المالية ومصرف سورية المركزي كما أوضح السيد مندوب

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن مدققي الحسابات يكونوا معتمدين من قبل مجلس التدقيق والمحاسبة ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد محمد اليغشي مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2018 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.

تاسعاً- <u>المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ق:</u>

تم ارسال نص الاتفاقية إلى مصرف سورية المركزي للحصول على الموافقات النهائية اللازمة لتجديد العمل بها.

واستمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني لعامي 2018-2019 بعد ان تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني – سورية خلال المدة المشار إليها

وهذه الاتفاقية تشمل قيام المستشار بتقديم عدة خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات التالية:

1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.

2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك بتزويدها للمستشار.

3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للبنك سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية البنك.

4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.

5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.

7) يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ق .

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة العادية أعمالها في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم الثلاثاء الموافق لـ 2017/4/24.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك — مندوب مصرف سورية المركزي

محمود حبيبة — محمد سامي ابراهيم

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية — مراقب التصويت — مراقب التصويت

د. وليد الأحمر — [illegible]

رئيس الهيئة العامة العادية — مدون وقائع الجلسة

م. عصام دوس — رامي الحسن

٢٤ نيسان ٢٠١٨

صورة طبق الأصل